دور المؤسسة الدينية في مكافحة الفساد الإداري في ليبيا

دراسة ميدانية على عينة من العاملين بالمؤسسة الدينية بمدينتي بنغازي وتوكرة

أ. مبروكة إبراهيم أمنينة

كلية العلوم الإنسانية والتطبيقية توكرة ـ جامعة بنغازي

mabroukah.ibrahim@uob.edu.ly

المستخلص:

تهدف الدراسة للتعرف على دور المؤسسة الدينية وآلياتها في مكافحة الفساد الإداري في ليبيا، والتعرف على أنواع الفساد الإداري وأسبابه الأكثر شيوعًا حسب وجهات نظر العاملين بالمؤسسة الدينية بنغازي ـ توكرة، والتوصل إلى التوصيات التي تسهم في الحد من الفساد في ليبيا. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، واستخدمت استمارة استبيان أداةً لجمع بيانات على عينة من العاملين بالمؤسسة الدينية في مدينتي بنغازي وتوكرة، وبلغ حجم العينة **(40)** مفردة من (الذكور) كان اختيارهم عن طريق العينة القصدية، وجرى تحليل البيانات بواسطة البرنامج الإحصائي الخاص بالعلوم الاجتماعية SPSS، وجرى التوصل إلى نتائج عدة أهمها: إن دور المؤسسة الدينية ينبغي أن يكون في الإرشاد والوعظ، وإن أكثر الطرق لمواجهة الفساد الإداري ومكافحته تكمن في التوعية الدورية للمواطن. ويعد استغلال السلطة من أكثر أنواع الفساد الإداري شيوعًا، في حين أن ضعف الوازع الديني للموظف من أكثر أسباب الفساد، حسب وجهة نظر أفراد العينة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة الدينية، العاملون، الفساد الإداري، مكافحة، الدور.

مــقدمة

إن المجتمعات الإسلامية تعتمد على تفسيرات تؤخذ بعين الاعتبار على أنها جاءت من صلب الدين الإسلامي، فمهما تغيرت محاورها فإنها تنتهي بقانون واحد وهو الشرع الإسلامي الذي شرعه الله للأمانة، وإن القضاء على الجرائم يكون بإقامة الحدود الشرعية للدين القيم ضد الجريمة عامة والفساد خاصة بصُوره كافة. والفساد لا يخص مجتمعًا بعينه أو دولة بذاتها، إنما هو ظاهرة عالمية تشكو منها كل الدول، لما له من خطر على الأمن الاجتماعي والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وكثيرًا ما يسفر عن انتهاكات لحقوق الإنسان، وتعد الدول النامية ومن بينها ليبيا من أكثر الدول تأثرًا بالفساد، إضافة إلى ذلك فإن ليبيا مرت بمرحلة انتقالية سياسية واقتصادية، وما زالت تواجه تحديًا كبيرًا يتمثل بزيادة فرص ممارسة الفساد الإداري، وما يساعد على ذلك هو عدم اكتمال بناء المؤسسات الوطنية، والقوانين التي توفر بيئة مناسبة للفاسدين، مستغلين ضعف الأجهزة الرقابية والقضائية في مواجه هذا الخطر. وللحد من هذه الظاهرة ومكافحتها لا بد من استعمال وسائل عدة، منها الآليات القانونية والقسرية المختلفة، وآليات المجتمع الدولي، والملاحقة القانونية عبر المؤسسات الدولية والمحاسبة والمساءلة، والآليات التعليمية والتربوية، إضافة للدور الكبير الذي تمارسه المؤسسة الدينية، التي ركزت عليها هذه الدراسة، في مكافحة الفساد الإداري والتحذير منه. ومن المعروف أن مختلف الأديان حاربت الفساد واحتوت مبادئ سامية وأخلاقيات عالية تدعو إلى الإصلاح والنزاهة، وتؤكد على حسن التصرف والإدارة السليمة، وقد لجأ المشرّعون في مختلف دول العالم إلى تجريم الفساد ووضع القوانين المحاربة له، فالمؤسسة الدينية مفصلية ومركزية تلتف حولها كل مؤسسات المجتمع الإسلامي قديمًا وحديثًا، ودورها في نشر تعاليم الدين الإسلامي والقيم السلوكية التي جاءت في القرآن الكريم والسنة النبوية، كما حذرت من الظواهر السلبية، ومنها الفساد الذي حرمه الله تعالي بكل أنواعه وصوره، وجعل الله جنات النعيم للذين يصلحون في الأرض ويكافحون الفساد، قال الله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْأَخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ (سورة القصص، الآية 83).

1. مشكلة الدراسة

إن موضوع الفساد من الموضوعات التي استحوذت على اهتمام كثير من الباحثين في العلوم الاجتماعية، لا سيما في الآونة الأخيرة، فهو من مظاهر الصراع الاجتماعي السياسي، وله تداعيات اجتماعية واقتصادية وسياسية في الوقت الحاضر،

فالاتفاقيات الدولية تصدّرت مكافحة ظاهرة الفساد الإداري، بيد أن الشريعة الإسلامية كان لها السبق في هذا المضمار، وما حدث في المجتمع الليبي من تغيرات في2011م وما بعدها، هو ما أدى غالبًا إلى زيادة الفساد الإداري به، فأصبح يهدد جميع المجالات في المجتمع، ما قد يقود إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتراجع معدلات التنمية، مما يؤول إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، إضافة إلى اختلال الأنظمة السياسية والاجتماعية والقانونية وضعفها غالبًا، ولذلك صارت وباءً مستفحلًا في معظم مؤسسات الدولة، فالمؤسسة الدينية (المسجد، ووزارة الأوقاف) تعد من آليات مكافحة الفساد الإداري، التي تَفرض على الأفراد واجبات وحقوقًا مبنية على الشريعة الإسلامية الهادفة إلى تحقيق العدالة والإصلاح، ومن هنا تحاول هذه الدراسة الكشف عن دور المؤسسة الدينية في مكافحة الفساد الإداري.

2. تساؤلات الدراسة

وانطلقت هذه الدراسة من تساؤلات عدة وهي:

1. ما دور المؤسسة الدينية وآلياتها في مكافحة الفساد الإداري في مدينتي بنغازي وتوكرة؟

2. ما أنواع الفساد الإداري في ليبيا حسب وجهات نظر العاملين بالمؤسسة الدينية في مدينتي بنغازي وتوكرة؟

3. ما أسباب الفساد الإداري الأكثر شيوعًا في ليبيا حسب وجهات نظر العاملين بالمؤسسة الدينية في مدينتي بنغازي وتوكرة؟

3. أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها ظاهرة الفساد الإداري في ليبيا، بوصفها من أكثر أنواع الفساد خطورةً وتزايدًا، فهي معول لهدم كثير من الأنظمة بالمجتمع وانهيارها، والسبب الرئيس للأزمة الاقتصادية. وتركز هذه الدراسة على أحد مؤسسات التنشئة الاجتماعية، ألا وهي المؤسسة الدينية التي تعد من الآليات الوقائية المهمة في معالجة الفساد، والحد من آثاره السلبية، وقد صار دورها ضعيفًا نتيجة التغيرات التي مر بها المجتمع الليبي، ولا تزال مكتفية بخطوات شكلية لا تكفي للمعالجة. ثم إن هذه الدراسة تعد مهمة لتزايد اهتمام الباحثين المحليين بظاهرة الفساد الإداري، من جراء تفشيه في معظم مؤسسات المجتمع الليبي، ما حدا بهم إلى إعداد كثير من الدراسات عنه

للحد من انتشاره، ومن ثم فالنتائج التي ستتوصل إليها هذه الدراسة تعد إضافة علمية في مجال البحث العلمي.

4. أهداف الدراسة

1. التعرف على دور المؤسسة الدينية وآلياتها في مكافحة الفساد الإداري في مدينتي بنغازي وتوكرة.

2. التعرف على أنواع الفساد الإداري في ليبيا حسب وجهات نظر العاملين بالمؤسسة الدينية في مدينتي بنغازي وتوكرة.

3. التعرف على أسباب الفساد الإداري الأكثر شيوعًا في ليبيا حسب وجهات نظر العاملين بالمؤسسة الدينية في مدينتي بنغازي وتوكرة.

5. مفاهيم الدراسة

أ. الفساد اصطلاحًا: هو علاقة اجتماعية تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي فيما يتعلق بالمصلحة العامة (خير الله، 2004: 67).

ب. الفساد الإداري: هو سوء استخدام القوة العاملة للمنفعة الخاصة، وقد يكون ذلك عن طريق الرشوة أو استغلال النفوذ، أو المحسوبية، أو تقديم مقابل مادي، أو عن طريق الاختلاس (الطائي، راضي، 2015: 16).

- **الفساد إجرائيًا**: هو ظاهرة اجتماعية مخالفة للقيم والمعايير والضوابط الاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع الليبي.

ج. الدور: الدور هو نمط من المعايير فيما يختص بسلوك فرد يقوم بوظيفة معينة في الجماعة (عدس، 1993: 76).

- **الدور إجرائيًّا**: يعرف بأنه مجموع الوظائف والممارسات التي تقوم بها المؤسسة الدينية الليبية، ومحاولة مناقشة قضايا المجتمع ومشكلاته، ومنها الفساد، ومحاولة التغلب عليها.

د. المؤسسة الدينية اصطلاحًا: هي مجموعة الأحكام والقوانين الثابتة التي تحدد السلوك والعلاقات الاجتماعية في المجتمع (ميشيل، 1980: 178)**.**

- **المؤسسة الدينة إجرائيًا**: هي المؤسسة التي تنشر الثقافة الدينية والوعي الديني للمواطن الليبي، عن طريق العاملين بها، وتحدد سلوكياته وتضبطها، وتبعده عن الانحراف الاجتماعي، سواء في خطب الجمعة أو المناسبات الدينية في ليبيا.

6. الدراسات السابقة

أ. دراسة الغضيوي (2024م)، بعنوان "المسجد ودوره في مكافحة الفساد الإداري في المؤسسات"، ليبيا.

هدفت الدراسة إلى إظهار دور المسجد في القضاء على هذه الظاهرة داخل المؤسسات، ومعرفة الفساد الإداري وأسبابه وأنواعه والآثار الناجمة عن انتشاره في هذه المؤسسات، والأساليب الإدارية الحديثة للقضاء عليه، وربطها بالمسجد في العلاج، ومعالجة هذه الآفة، وآلية تطبيقها داخل المؤسسات، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج المقارن، وتوصلت إلى نتائج عدة منها:

- للمسجد دور ريادي ومهم ومسؤوليته عظيمة في مكافحة الفساد الإداري للمؤسسات.

- إن معالجة الفساد الإداري مسؤولية جماعية، توجب تضافر الجهود من جميع أفراد المجتمع ومؤسساته.

- إن الفساد الإداري ينتج عن عدم استغلال السلطة العامة الاستغلال الصحيح.

- إن للمسجد دورًا بارزًا وأساسيًّا في القضاء على آفات كثيرة ومعقدة منها (الفساد الإداري والاستغلال والرشوة).

- مدى خطورة الفساد الإداري على المجتمعات المحلية، وتفشي هذه الظاهرة داخل الجهاز الإداري للدولة.

- وجوب النظر إلى الفساد نظرة شاملة، والابتعاد عن النظرة القاصرة تجاهه.

ب. دراسة عبد اللطيف والمدهون (2020م)، بعنوان "دور الشريعة الإسلامية في مكافحة الفساد الإداري وسبل الوقاية منه"، فلسطين.

هدفت الدراسة للتعرف على الفساد الإداري في النظام والشريعة الإسلامية، وتقصي أسباب الفساد الإداري ومستوياته وأشكاله، وإبراز آليات مكافحة الفساد الإداري والجهات المسؤولة عن ذلك عالميًّا وفي فلسطين، للتوصل إلى إجراءات الوقاية من الفساد الإداري في الشريعة الإسلامية، وآليات تطبيقها على أرض الواقع بما يناسب متطلبات العصر، واعتمد الباحثان على المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى النتائج

التالية: تعاني المجتمعات ظاهرة الفساد بسبب غياب الرؤية، فضلًا عن ضعف الوازع الديني، وعدم الالتزام بتعاليم الدين، وحب الدنيا والافتتان بها ونسيان الآخرة. إن محاربة الفساد الإداري مقصد إسلامي وهو جزء من أصول الشريعة الإسلامية العامة في مكافحة الفساد. إن الفساد الإداري يعد أحد المعوقات الرئيسية للتنمية المستدامة، ويؤدي إلى انتشار الرشوة والمحسوبية. ومن الإستراتيجيات التي وضعتها الشريعة الإسلامية تعيين القيادات الصالحة.

ج. دراسة خليفة ومحمد (2018م)، بعنوان "مكافحة الفساد الإداري بين الشريعة الإسلامية والتشريع الجزائري"، الجزائر. هدفت الدراسة إلى بيان حقيقة ظاهرة الفساد الإداري وأسباب ظهورها، وإيجاد حلول عملية للقضاء على الفساد الإداري، والاستفادة من طرائق مكافحة الفساد الإداري وسبلها في الشريعة الإسلامية، ومحاولة تطبيقها في التشريع الجزائري، وكذلك إظهار نظرة القيم الدينية والاجتماعية للفساد الإداري، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من جهة، والمنهج المقارن والتاريخي من جهة أخرى. وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: الفساد الإداري آفة تهدد المجتمعات المعاصرة، وله آثار مدمرة على هذه المجتمعات. اتبع القرآن الكريم أساليب إدارية وطرائق متنوعة لعلاج هذه الآفة تتناسب وروح العصر الحديث. تتنوع صور الفساد الإداري تبعًا للمصلحة التي يراد تحقيقها، فقد يكون فسادًا تنظيميًّا، أو فسادًا سلوكيًّا، وقد يصل في بعض الأحيان إلى درجة الجريمة الجنائية. الفساد الإداري ينتج عن سوء استغلال السلطة العامة للحصول على مكاسب خاصة غير مشروعة، أو للتهرب من الواجبات العامة. بعد اختيار أصحاب الكفاءات للوظائف، لا بد من تحقيق الكفاية لهم بما يسد حاجاتهم وحاجات من يعولون، وإلا كانوا عرضة للوقوع في المفاسد بسبب ضغوط الحياة وتكاليفها. من أبرز أسس مكافحة الفساد الإداري في الشريعة الإسلامية اختيار أهل القدرة والكفاءة للوظائف والأعمال، إلى جانب اتصافهم بالأمانة والاستقامة، وتحديد مسؤوليات الموظف العمومي بوضوح ودقة، وبالطريقة التي لا يمكن بها تمييع المسؤولية والتخلي عنها، وفتح باب التناصح بين أفراد المجتمع بكل أطيافهم، وقيام المختصين بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإثابة العامل المحسن ومعاقبة العامل المسيء؛ تعزز من فرص الإصلاح. من أبرز سبل وقاية الموظفين من الوقوع في الفساد الإداري اتخاذ الأعوان والمستشارين الصلحاء والنزهاء، واقتفاء القدوة الصالحة في العمل، مع ضرورة اعتماد سياسة التدوير الوظيفي في الإدارات التي تعاني ارتفاع معدلات الفساد، ولا بد من استقلالية الأجهزة المكلفة بمكافحة الفساد، مع ضرورة استقلالية القضاء وأن لا يكون تابعًا للسلطة التنفيذية في

الدولة، وتنفيذ القانون على رموز الفساد الإداري أمام الناس، حتى يتحقق الردع وتتوفر الهيبة للنظام والقانون. إن لتنمية الوازع الديني والخلقي لدى العاملين دورًا فعّالًا في مكافحة الفساد بأنواعه، ويبرز ذلك بواسطة ربط التعاملات بالقيم الدينية والأخلاقية، وتعزيز خلق الأمانة والصدق في التعاملات.

د. دراسة الشهري (2017م)، بعنوان "الفساد: مكافحته، والوقاية منه (رؤية شرعية)" الإسكندرية، مصر.

هدفت الدراسة للتعرف على أنواع الفساد وموقف الإسلام منه، وآليات مكافحته والوقاية منه من منظور إسلامي، وبيان ما سبق به الإسلام كل القوانين الوضعية منذ قرون عدة، من طرائق ووسائل احترازية ووقائية من مخاطره ومكافحته في المجتمع، والأحكام المترتبة على الفساد في الشريعة الإسلامية في حال وقوعه، وتقديم بعض التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تسهم في تفعيل آليات مكافحة الفساد، بما يعزز تحصين المجتمعات من هذه الآفة والحد من انتشارها واستفحالها ما أمكن، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- للفساد أنواع وصور مختلفة، تتنوع حسب البيئة والظروف المحيطة، منها الفساد الديني، والفساد الأمني، والفساد المالي، والفساد الوظيفي والإداري، والفساد السياسي، والفساد الاجتماعي والأخلاقي، والفساد الثقافي.

- إن استفحال الفساد في المجتمعات يؤدي إلى مساوئ وآثار سلبية كبيرة ومتنوعة؛ منها: شؤم المعصية على الفرد خاصة والمجتمع عامة، وآثار مؤسسية، وآثار اجتماعية، وآثار اقتصادية، وآثار سياسية.

- يفترض أن يكون المجتمع الإسلامي أقل البيئات لنمو الفساد، فلديهم من حرمات الشريعة، وتعظيم الشعائر، والأوامر والنواهي الربانية، والعقوبات الدنيوية والأخروية، ما يطرد الفساد.

- بيان خطورة الفساد بكافة أنواعه وصوره على استقرار المجتمع، وضرورة محاربته واقتلاعه من جذوره.

ه. دراسة نزال (2017م)، بعنوان "المؤسسة الدينية وجرائم الفساد: دراسة ميدانية استطلاعية في مدينة الحلة"، العراق.

هدفت الدراسة لبيان موقف المرجعية الدينية من الفساد وأنواعه، بوصفها ممثل الأغلبية الديموغرافية العظمى في المدينة، وبيان ما يفرضه الدور الاجتماعي للمؤسسة

من واجبات على رجل الدين (المخول اجتماعيًّا)، في تحديد الفساد ومعالجته بنصوص دينية مقدسة (فتاوى ملزمة)، وبيان معنى الفساد وموقف المؤسسة الدينية الفعلي منه ومن المفسدين في واقع الحياة الاجتماعية، عن طريق استطلاع آراء المبحوثين، وبيان أن حقيقة المطالبة بالإصلاح الديني من قبل كثيرين (رجال دين أو مثقفين) هو نتيجة الشعور بوجود فساد في المؤسسة الدينية ذاتها؛ لسكوتها أو لعجزها عن معالجته في الحياة الاجتماعية. أما نوع الدراسة فهي من الدراسات الوصفية، التي تعتمد على جمع المعلومات والبيانات اللازمة وتحليلها ومقارنتها؛ للوصول إلى استنتاجات تسهم في وضع بعض التوصيات، ومن ثم تؤدي إلى فهم الواقع الاجتماعي للمشكلة المدروسة. وعليه فإن هذه الدراسة والأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها تطلبت من الباحث استعمال أنواع مختلفة من المناهج، وهي (منهج المسح الاجتماعي، ومنهج تحليل المضمون لبعض النصوص الدينية التأسيسية من القرآن والسنة، والمنهج المقارن، والمنهج الوصفي). واعتمد الجزء الاستطلاعي من هذه الدراسة على عينة تدرج تحت ما يسمى بالعينة القصدية، وتكونت عينة الدراسة من رجال الدين والمثقفين في مدينة الحلة، وبلغ عددها (150) مفردة، واستخدمت استمارة المقابلة أداة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: إن فتاوى المؤسسة الدينية ومقرراتها تؤثر بطريقة فعالة في إلزام الأفراد، والسياسيين من المسؤولين، بالتوجهات الدينية الإسلامية إزاء موقفها من الفساد فعلًا وسلوكًا، ثم إن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الدينية تُحتّم عليها الامتداد إلى كل مفاصل الحياة الاجتماعية لأتباعها، فضلًا عن تنظيمها علاقاتهم الاجتماعية فيما بينهم، بوصفهم جماعة اجتماعية ذات طابع ديني أو مذهبي أو طائفي، بالاعتماد على الأسس الإسلامية لبناء هذه العلاقات، في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والتربوية والأسرية، بما يساعد في الحفاظ على تكامل ووحدة الجماعة، إذ يعد رجال المؤسسة الدينية قادة الرأي العام الأكثر تأثيرًا في الاتجاهات الاجتماعية، لذا فهم مطالبون - من وجهة نظر أتباعهم على الأقل- بعدم الاكتفاء برفض الفساد بواسطة البيانات، إذ لا يرتقي هذا الرفض إلى مستوى الفعل الاجتماعي المأمول.

7. المؤسسات الدينية

أ. أنواع المؤسسات الدينية: تنقسم المؤسسات الدينية إلى:

- **المؤسسة الرسمية:** ويقصد بها المؤسسات التي تتبع نظام الدولة، فتكون بإشراف الحكومة وإدارتها، مثل وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، ودور الفتوى ولجانها، والمساجد، والجامعات والكليات والمعاهد الدينية التابعة لها، وهي كل مؤسسة

تعمل على خدمة الإسلام والمسلمين ضمن إطار الدولة وإدارتها، وتعد جزءًا من مؤسسات الدولة من حيث الإشراف على شؤون الأفراد ومعاملاتهم وعلى المجتمع كله.

- **المؤسسات غير الرسمية**: هي مؤسسات المجتمع المدني التي تقوم على خدمة الإسلام والدعوة إليه، وتربية الأفراد وتفقيههم بأمور دينهم، وهي خاضعة لسلطة الدولة، ولذلك كان لزامًا على الدولة الاعتراف بها، وإصدار التراخيص القانونية لمشروعية أنشطتها، وفي المقابل تخضع هذه المؤسسات للإشراف الحكومي على برامجها، وغالبًا ما تكون تبعيتها لوزارة الأوقاف، مثل: الزوايا، والجمعيات، والمجلات الدينية (دراسات علم الاجتماع والدين، 1975: 41).

ب. وسائل المؤسسة الدينية: تسعى المؤسسة الدينية للاعتماد على مجموعة من الوسائل التي تمكنها من أداء مهامها المناطة بها بفاعلية وإتقان، ومن هذه الوسائل:

- **التقنية**: وهي الأدوات والآليات والأجهزة التي تستعملها المؤسسة الدينية في أداء مهامها، والمذياع والكهرباء وأجهزة التكييف والتبريد ...إلخ.

- **الشارات والرموز:** وهي العلم واللون أو الشعار، وقطعة الموسيقى التي تعتمدها المؤسسة الدينية، وتميزها عن المؤسسات الأخرى في المجتمع.

- **المنزلة:** وهي المراكز الموجودة في المؤسسة الدينية، وهي التي تحدد مهام الأفراد فيها وامتيازاتهم.

- **نظام الاتصال:** هو طبيعة اللغة التي يستعملها الأفراد داخل المؤسسة، لتمكنهم من التقارب والتفاهم والتناغم، ونظام الاتصال هو قوانين مدونة أو متعارف عليها، تحدد الاتصالات العمودية والأفقية بين الأدوار (عللوه، 1991: 117).

ج. وظائف المؤسسات الدينية

- تعليم الفرد في إطار سلوكي بسيط للتعاليم الدينية التي تحدد سلوكه.

- تنمية الضمير الإنساني بالدروس والخطب على منابر المساجد، أو في المعاهد الدينية.

- توحيد السلوك الاجتماعي، والتقريب المعنوي بين الفئات والطبقات الاجتماعية؛ لتقليص حدة التوتر بينها.

- الدعوة إلى ترجمة التعاليم الدينية إلى سلوك عملي.

- الترغيب والترهيب والدعوة إلى السلوك السوي طمعًا في الثواب ورضا النفس، والابتعاد عن السلوك المنحرف تجنبًا للعقاب وسخط الله والعياذ بالله (الصديقي وآخرون، 2002: 386).

د. موقف المؤسسة الدينية من الفساد

المؤسسة الدينية الإسلامية بكل أطيافها المذهبية والفرقية رفضت كل ألوان الفساد في المجتمع، وحثت على الالتزام بالشريعة السماوية التي حاربت المفسدين، وتوعدتهم بالعذاب المهين والخزي في الدنيا والآخرة بعشرات الآيات ومئات الأحاديث والروايات، منها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلۡأَرۡضِ لِيُفۡسِدَ فِيهَا وَيُهۡلِكَ ٱلۡحَرۡثَ وَٱلنَّسۡلَ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلۡفَسَادَ﴾ (سورة البقرة، الآية 205).

فالمؤسسة الدينية أفتت بتحريم تخلف الموظفين عن أداء واجباتهم، بمقتضى عقود توظيفهم النافذة عليهم شرعًا؛ كما يحرم عليهم تجاوز القوانين والقرارات الرسمية التي يتعين رعايتها بموجب ذلك، وما يأخذه الموظف من مال المراجع أو غيره خلافًا للقانون يعد حرامًا، ثم إن إهدار المال العام والاستحواذ عليه، بل مطلق التصرف غير القانوني فيه، حرام ويستوجب الضمان واشتغال الذمة (الخفاف، 2015: 167). وعليه فإن المؤسسة الدينية تحارب الفساد بالنصح والتوجيه والإرشاد الذي تقدمه للمسؤولين من رجالها وعلمائها ومراجعها كافةً، لأن وظيفتها بيان دائرة الأحكام الشرعية، وإقامة حدود الله، ورفع الخصومات بين المتخاصمين (فرج، 2015: 328).

ه. المؤسسة الدينية وآليات مكافحة الفساد الإداري

الدين الإسلامي هو أكثر الأديان معرفة بنفسية البشر وكيفية معالجتها، ولذلك نجده قد استخدم أسلوبين لمعالجة ذلك الفساد، وهما أسلوبا الترغيب والترهيب:

- **أسلوب الترغيب:** استخدام أساليب المختلفة التي من شأنها أن تجعل الموظف يُقبل على عمله بنفس راضية وبحماس كبير، فينجز إنجازًا عاليًا ويؤدي أداءً متميزًا. وكان النبي صلى الله علية وسلم يستخدم في إدارته للدولة الإسلامية أسلوبي الترغيب والترهيب، فكان يحبب إليهم عمل الخير وينهاهم عن فعل الشر (عبد اللطيف، المدهون، 2020: 112).

- **أسلوب الترهيب:** يتمثل أسلوب الترهيب لمكافحة الفساد الإداري في مفهوم الرقابة على أداء العاملين، فَتُكشف الأخطاء وتُصحّح الانحرافات قبل أن تستفحل، ومن الأمور التي قدمتها منهجية الشريعة الإسلامية أن جاءت آيات القران الكريم للوقاية من الفساد

واجتثاثه من جذوره، وربطها مع الأساليب الإدارية الحديثة لعلاج الفساد الإداري، كما يلي:

- **المحاسبة والمراقبة**: إن من أسباب الفساد الإداري غياب المساءلة والمراقبة الفعّالة على أعمال الموظفين، وهنا تحدث القرآن عن ثلاثة أنواع من الرقابة، وهي الرقابة الذاتية: أي أن يراقب الموظف نفسه وأن يكون لديه إيمان أن الله يراقبه ويراه؛ فيتقي الله في نفسه وفي عمله، ويحاسب نفسه قبل أن يحاسبه الله سبحانه وتعالي، وهنا قال الله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِي عُنُقِهِۦ﴾ (الإسراء: الآية 13). والنوع الثاني هو الرقابة الإدارية وهي رقابة النبي صلى الله علية سلم، أو من يقوم مقامه كالقائد في المؤسسة أو الدولة. أما النوع الثالث فهو الرقابة الشعبية أو رقابة الجماهير، وعادة ما تكون رقابة من خارج المؤسسة، وهي المتمثلة في رقابة المؤمنين - أي رقابة الشعب- على أداء الحكومة والإدارة (Al-sallam, 2003).
- **القدوة الحسنة**: إن من أسباب انتشار الفساد هو فساد القيادات وتسلطها ومركزية قراراتها، وحرية التصرف بأموال الدولة كما تشاء دون رقيب أو حسيب، هذا الأمر قد تداركه القرآن الكريم، وذلك أن النبي صلى الله علية وسلم هو قمة الهرم الإداري في الدولة الإسلامية، وقد كان القدوة الصالحة للمسلمين ولغيرهم، وهنا ينظر الموظف الذي في المستويات الإدارية الأخرى إلى القائد؛ فإذا كان صالحًا اقتدى به، وإذا كان فاسدًا يستخدم الواسطة والمحسوبية والمحاباة فإنه يتبع نفس الطريق ويسلك نفس المسلك (عبد اللطيف، المدهون، 2020: 113-114).
- **التعيين على أساس الكفاءة والجدارة:** إن من أسباب الفساد الإداري في بعض الدول النامية تعيين الموظفين على أساس المحسوبية والرشوة والانتماء الحزبي أو العشائري، أو الحقد في قلب المعين على مستحق الوظيفة من حقد عليه أو عداوة بينهما، وهنا يكون هذا الموظف بعيدًا كل البعد عن مواصفات الموظف الذي تحتاج إليه هذه الوظيفة، فيترتب على ذلك ضياع الأمانة لأنها أسندت إلى غير أهلها (Jamal,2008: 813).
- **العدل والمساواة من قبل المؤسسات**: عندما يُعيّن موظف في مؤسسة ما يكون بينهما عقد، بموجبه يعمل الموظف ببنود العقد، ويلتزم بالأعمال الموكلة إليه، فإذا أخل الموظف ببنود العقد فقد أخل بالوظيفة، وهذا من أنواع الفساد.
- **ترسيخ القيم الإسلامية:** فإذا أدى الموظف - سواء كان قياديًّا أم مرؤوسًا- مسؤولياته وواجباته اعتقادًا منه أنها أمانة بين يديه فهنا يقضي تمامًا على الفساد الإداري، إذ إن

الأمانة تعطي دافعًا ذاتيًّا للموظف للقيام بواجباته، حتى ولو تعرض لظلم من قبل مؤسسته فإنه سينظر لعمله على أنه أمانة.

- **الإدارة بالأهداف:** من أسباب الفساد الإداري غموض الأهداف وعدم وضوحها، لذا وجب على كل منظمة تسعى إلى علاج ظاهرة الفساد الإداري أن تمارس أسلوب الإدارة بالأهداف، وقد دعا ديننا الحنيف إلى ضرورة وضع هدف ما عندما يباشر الموظف عمله، حتى يبذل الجهد المطلوب لتحقيقه (Suleiman, 2014).

8. الفساد الإداري

أ. أنواع الفساد الإداري

- **فساد من حيث الانتشار: (فساد دولي):** وهذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسعًا عالميًّا، فيعبر حدود الدول وحتى القارات ضمن ما يطلق عليها (بالعولمة)، بفتح الحدود والمعايير بين البلاد وتحت مظلة الاقتصاد الحر ونظامه، على سبيل المثال الرشاوى والمدفوعات غير المشروعة في إطار التجارة والمساعدات الأجنبية وتدفقات الاستثمار بين الدول. (**فساد محلي):** وهو الذي ينتشر داخل البلد الواحد، ولا ينافى كونه فساد صغار الموظفين والأفراد ذوي المناصب الصغيرة في المجتمع، ممن لا يرتبطون في مخالفاتهم بشركات أجنبية تابعة لدول أخرى (الغانمي، الخزرجى، 2006: 750).

- **فساد من حيث الحجم: (الفساد الصغير):** (فساد الدرجات الوظيفية الدنيا) وهو الفساد الذي يمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين، لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاوى من الآخرين. (**الفساد الكبير**): (فساد الدرجات الوظيفية العليا من العاملين) الذي يفعله كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية واجتماعية كبيرة، وهو أهم وأشمل وأخطر، لتكليفه الدولة مبالغ ضخمة.

ب. الأسباب والعوامل المؤدية للفساد أسباب ودوافع عدة تدعو الموظفين في القطاع العام إلى استغلال مناصبهم ومراكزهم الوظيفية لتحقيق مكاسبهم الشخصية، وعلى نحو عام يمكن تصنيف دوافع الفساد إلى ستة عوامل تساعد على تفشي ظاهرة الفساد وانتشارها، وهي على النحو التالي:

- **العوامل الشخصية:** لوحظ أن الموظفين الصغار في العمر هم أحد أسباب تفشي ظاهرة الفساد؛ بسبب قلة مواردهم وكثرة التزاماتهم المادية، ما يدفعهم إلى تدبير مزيد من الأموال ولو بطرق غير مشروعة، كذلك الموظفون الذين أمضوا سنوات عدة في الخدمة، لا سيما في نفس المؤسسة، ما ساعدهم على المعرفة التامة بأساليب إخفاء

الممارسات الإدارية الفاسدة، واستغلال مناصبهم لتحقيق مصالحهم الشخصية، وهذا الأمر يدعو الموظفين الجدد للتأثر بزملائهم والانغماس في الفساد والإداري.

ـ **العوامل المؤسسية والتنظيمية:** تتعدد العوامل المؤسسية التي تساعد على تفشي الفساد وتتنوع، ومن أهم هذه العوامل ثقافة الفساد المتفشية في المؤسسات الإدارية، فانعدام وجود ثقافة الولاء والحفاظ على المؤسسة؛ يؤدي إلى عدم الالتزام بالسلوكيات الحسنة في الإدارة، ما يساعد على تفشي هذه الظاهرة، ونجد أن المنظمات كبيرة الحجم والمحتوية على موظفين لا يمارسون أي عمل فعلي، تتفشى فيها الممارسات غير القانونية التي يصعب السيطرة عليها، كالرشوة والوساطة والابتزاز، وضعف النظام الرقابي في المؤسسة أيضًا، وضعف أساليب تقييم الأداء وعدم المساءلة والمحاسبة، والبيروقراطية في اتخاذ القرار بشأن معاقبة المفسدين عامل مهم ساعد في تفشي الفساد، ومن العوامل المساعدة على الفساد عدم وضوح الهياكل التنظيمية، وعدم وضوح السلطة، وإساءة توزيع الأدوار، والخلل في التوصيف الوظيفي، وعدم الاستقرار الوظيفي، ورغبة الموظف باستغلال منصبه وتكوين العلاقات وتوظيف الآخرين للحصول على الولاء؛ كل ذلك يساعد على الممارسات غير القانونية وتحقق المكاسب الشخصية بطرائق مختلفة (الزبيدي، السعدون، 2006: 60).

ـ **العوامل السياسية:** تعد البيئة السياسية من أهم العوامل التي تساعد على تفشي ظاهرة الفساد؛ بسبب تدخلها وتنوعها وصعوبة تتبع طرق الفساد والمفسدين، ففساد النخبة السياسية في المجتمعات لا يفسد الحياة السياسية فحسب، بل يتعداه إلى جميع شرائح المجتمع ومؤسساته. وتتمثل ظاهرة الفساد السياسي في الحكم الشمولي الفاسد، وفقدان الديمقراطية والمشاركة في الحكم، وفساد الحُكّام، وسيطرة نظام حكم الدولة على الاقتصاد، وتفشي المحسوبية، فعدم وجود دستور دائم ينظم علاقة الحاكم بالمحكوم، وبين الحقوق والواجبات، أو سيطرة الدولة على وسائل الإعلام، ما يمنع من محاسبة الفاسدين وتعريتهم أمام الرأي العام أو يصعب ذلك، أو حتى ضعف مؤسسات المجتمع المدني في مراقبة مؤسسات الدولة، كل ذلك قد يساعد في انتشار الفساد، وترهل مؤسسات الدولة وضعفها، مما يؤثر على المجتمع.

ـ **العوامل الاقتصادية:** من العوامل التي تسهم في تفشي ظاهرة الفساد عوامل البيئة الاقتصادية، إذ إن غياب النظام الاقتصادي أو حتى عدم وضوحه، وسوء التخطيط في الدولة، إضافة إلى غياب السياسات المالية والاقتصادية للدولة بسبب الحروب والأزمات والصراع السياسي والعسكري، وغياب أجهزة الرقابة والمحاسبة، كل ذلك له انعكاسات

سلبية على الاقتصاد مثل: ارتفاع البطالة، وانخفاض الأجور، وانخفاض قيمة العملة، وهروب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وعدم فاعلية أنظمة الرقابة الاقتصادية والمالية.

- **العوامل الاجتماعية:** للعوامل الاجتماعية دور في تفشي هذه الظاهرة، إذ إن ظاهرة الفساد في الدول النامية أصبحت ثقافة مقبولة في هذه المجتمعات، فلا وجود للمؤسسات أو منظمات المجتمع المدني، أو الحراك المجتمعي الذي يحارب الفساد أو يحذر منه، مثل: جمعيات حماية المستهلكين، وجمعيات مكافحة الفساد، وهيئات الإعلام، بل إن بعض المجتمعات تشجع على الفساد، وتصف المفسدين بأنهم ناجحون مهنيًّا وعمليًّا، ثم إن ارتفاع معدلات الفقر والعوز والبطالة وارتفاع معدلات الجريمة في الدولة؛ وفّر البيئة الملائمة لتغلغل الفساد في المجتمعات.

- **عوامل البيئة التشريعية والقانونية:** من العوامل التي تدفع لانتشار هذه الظاهرة العوامل البيئية القانونية والتشريعية أيضًا، إذ إن الافتقار إلى التشريعات والقوانين الرادعة لجرائم الفساد أو ضعفها، ووجود الثغرات القانونية للتهرب من العقوبات، أو تعارض التشريعات وعدم تناغمها، إضافة إلى عدم نزاهة القضاء وعدم استقلاليته، يعد من أهم العوامل التي تشجع على تنامي ظاهرة الفساد في مؤسسات الدولة (الوصال، 2009: 70).

ج. مظاهر الفساد: من أبرز مظاهر الفساد الإداري المنتشرة في العالم العربي، وهي متشابهة ومتداخلة، مثل الرشوة، والمحسوبية، والمحاباة، والواسطة، والابتزاز، ويظل الفساد بشتى أطيافه أحد معاول الهدم التي تواجه عمليات التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولهذا فأفضل وسيلة لمحاربة الفساد هي خطة إستراتيجية شاملة لإعادة العدل بمختلف صوره في المجتمع، من القمة إلى القاعدة، ومن القاعدة إلى القمة، وإنهاء الظلم وصور الاستغلال في كل المجتمعات، عن طريق ربط المسؤولية بالمحاسبة (أبودية، 2004: 3).

د. آثار الفساد الإداري

- **الآثار الاقتصادية:** من المسلّم به أن الآثار الاقتصادية للفساد الإداري كثيرة ومتنوعة، سواء على مستوى الدولة أم على مستوى الأفراد، ومن أهمها: تعطيل النمو الاقتصادي بخفض معدلات الاستثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي، وإضعاف الخدمات في البنية التحتية، بسبب الرشاوى والاختلاسات التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار

(الشريف، 2004: 31). كما يؤدي الفساد الإداري إلى ضياع موارد الدولة بسبب سرقتها أو تبذيرها، مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الذي يؤدي بدوره إلى سعي الدولة لتغطية نفقاتها عبر وسائل أخرى كالاقتراض الداخلي والخارجي، مما يترك أثره على الاقتصاد لفترات تمتد سنوات طويلة قادمة.

- **الآثار السياسية:** إن الفساد الإداري يهز هيبة الدولة ويضعف الإيمان وسيادة القانون. يسهم الفساد الإداري في التقليل من شرعية النظام السياسي في نظر المواطنين، ويضعف الثقة في الحكومة، ويؤدي الفساد إلى خلق جو من النفاق السياسي؛ نتيجة لشراء الولاءات السياسية وإلى إساءة سمعة النظام السياسي وعلاقاته الخارجية، لا سيما مع الدول التي يمكن أن تقدم الدعم المادي له، على نحو يجعل هذه الدول تضع شروطًا قد تمس بسيادة الدولة لمنح مساعداتها (معابرة، 2011: 121).

- **الآثار الاجتماعية:** إن انتشار الفساد الإداري في المجتمع له بالغ الأثر على الحياة الاجتماعية، فهو يؤدي إلى التفاوت في توزيع الدخول، وتوسيع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، ويؤدي إلى خلل في القيم الأخلاقية ومنظومة المبادئ السامية العليا في المجتمع، وذلك بتقليص القيم الإيجابية، كقيمة المصلحة العامة، وقيم المشاركة وقيم الانتماء، وتنشأ بدلًا عنها قيم وعادات وأعراف جديدة، تتحكم بها وتديرها عقلية السوق والمنافع الخاصة الخاضعة للكسب والجشع والطمع. ينعكس انتشار مظاهر الفساد في أجهزة الدولة على عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال والشباب، فعندما يلاحظ هؤلاء أن الأفراد الفاسدين يعيشون في وضع مادي أو اجتماعي أفضل من الأفراد ذوي السلوك المستقيم بسبب الرشاوى وغيرها؛ فإن ذلك يعد دافعًا وحافزًا للسلوك الفاسد، ويعطي انطباعًا بأن للفساد مردودًا يستحق المخاطرة. يؤدي الفساد الإداري إلى المساس بالأمن والصحة العامة، فالرشاوى التي تُدفع إلى الجهات المسؤولة عن التفتيش في المسائل المتعلقة بالشروط الصحية تدفع للتغاضي عن المخاطر التي تلحق بالمواطنين، من ناحية نظافة المطاعم والمستشفيات، وأنظمة الأمان، والتخلص من النفايات الضارة بالبيئة للمصانع، وهذا إضافة إلى التساهل في تطبيق قوانين المرور، وتسهيل تهريب البضائع الفاسدة إلى داخل البلاد، وربما حتى تهريب المخدرات، ومن ثم زيادة معدل الجرائم.

- **الآثار الإدارية:** إن السلوك المنحرف للموظفين في الأجهزة الحكومية يعطي قدوة سيئة للموظفين الجدد، مما يؤدي إلى أن يصبح السلوك المنحرف مقبولًا لدى الموظفين وغير مستهجن، وهذا ما يعيق التنمية الإدارية التي تهدف إليها الدول النامية وتسعى لها. إن إهدار مصالح المواطنين هو نتيجة عدم الموضوعية في الاختيار والتعيين، وعدم

الاهتمام بالعمل وقيمة الوقت، أمّا هجرة الكفاءات إلى الدول الأخرى فنتيجة عدم العدالة وعدم الرضا عن الأوضاع عامة، ويتحول ولاء الموظفين إلى الأشخاص الذين كان لهم الفضل في تعيينهم أو ترقيتهم وليس الولاء للمجتمع عامة والجهاز الإداري (معابرة، 2011: 121).

ه- **الفساد في ليبيا:** تعد ظاهرة الفساد الإداري عامة، وفساد القطاع العام خاصة، من أشد العقبات وأخطرها، التي واجهت تنفيذ خطط التنمية وما زالت تواجهها، ففي ليبيا، من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تأخير تنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة هي أسباب اجتماعية بالدرجة الأولى، متمثلة في سوء تطبيق مبادئ التنمية المستدامة، وبخاصة سوء الإدارة، إذ إن المحاباة والمحسوبية قضيتان رئيسيتان في القطاع العام، فلا يوظف الموظفون أحيانًا اعتمادًا على الجدارة، وتعد هذه الممارسات المعروفة بالواسطة ممارسات اجتماعية راسخة في المجتمع الليبي، وبما أن القطاع العام يوظف الغالبية من الليبيين، فإن الإدارة العليا والوسطى تستعملان نظام المحسوبية هذا لتوسيع دائر الناس المعتمدين عليهم للوظائف ولأسباب عيشهم. أجريت دراسة مسحية في عام 2012م على موظفي المستوى الأعلى من الوزارات والحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وافق 62.6% من المبحوثين بشدة على أن الرشوة والفساد يظلان من العقبات الرئيسية في وجه الدولة لتطبيق برامج التنمية (نور الدين، فؤاد، 2012: 31-32).

9. الإجراءات المنهجية

أ. منهج الدراسة وأداة جمع البيانات: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، الذي يقوم على جمع البيانات اللازمة وتحليلها والتعبير عنها كميًّا وكيفيًّا، ومقارنتها للتوصل إلى استنتاجات تسهم في وضع بعض التوصيات، ومن ثم تؤدي إلى فهم الواقع الاجتماعي لدور المؤسسة الدينية في مكافحة الفساد، واعتمدت الدراسة أيضا على استمارة استبيان أداةً لجمع بيانات.

ب. إجراءات المعاينة: أجريت الدراسة على عينة من العاملين بالمؤسسة الدينية في مدينتي بنغازي وتوكرة، وبلغ حجم العينة (40) مفردة من (الذكور)، أي (15) مفردة من مدينة توكرة و(25) مفردة من مدينة بنغازي، في عام 2023م؛ وكان اختيارهم عن طريق العينة القصدية، وهي العينة التي يختارها الباحث اختيارًا حرًّا لتحقق أغراض الدراسة التي يعدّها، وباستخدام البرنامج الإحصائي الخاص بالعلوم الاجتماعية SPSS عُرضت الجداول التكرارية والنسب المئوية.

10.عرض البيانات وتحليلها وتفسيرها

جدول رقم (1) يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر بالسنوات

العمر بالسنوات	التكرار	النسبة المئوية (%)
31-20	18	%45
43-32	13	%33
55-44	9	%22
المجموع	40	%100

تبين من الجدول السابق أن أكثر أفراد العينة يتمركزون في الفئة العمرية الواقعة ما بين (20-31) بنسبة بلغت 45%، وهي فئة صغار العمر في هذه الدراسة، وتأتي بعدها الفئة العمرية من (32-43)، وهي فئة متوسطي العمر التي بلغت نسبتها 33%؛ أما الفئة العمرية من (44-55)، وهي الفئة الأكبر عمرًا في هذه الدراسة، فقد بلغت نسبتهم 22%، وهي أقل نسبة.

جدول رقم (2) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل	الـتكرار	النسبة المئوية (%)
ابتدائي	2	%5
إعدادي	6	%15
ثانوي	14	%35
جامعي فما فوق	18	%45
المجموع	40	%100

يتضح من الجدول السابق أن أفراد العينة الذين مستواهم العلمي جامعي فما فوق، بلغت نسبتهم 45%، وتليها في النسبة الذين مستواهم العلمي ثانوي وبلغت 35%، أمّا الذين مستواهم إعدادي فقد بلغت نسبتهم 15%، في حين أن 5% فقط ممن مؤهلهم ابتدائي، ويمثلون أقل نسبة.

جدول رقم (3) يوضح وظيفة أفراد العينة بالمؤسسة الدينية

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية (%)
إمام	3	%8
خطيب	4	%10
إمام وخطيب	6	%15
قيم	11	%28
محفظ قرآن	6	%15
واعظ	1	%2

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية (%)
متابع مساجد	4	%10
إداري	5	%12
المجموع	40	%100

يتضح من الجدول أعلاه أن أكثر أفراد العينة من القيمين على المساجد، وقد بلغت نسبتهم 28%، وتليها نسبة الإمام والخطيب ومحفظ القرآن، وبلغت 15%، في حين أن نسبة الإداري بلغت 12%، أمّا نسبة الخطيب ومتابع المساجد فكانت 10%، وتليها نسبة الإمام التي بلغت 8%، أما الواعظون فهم أقل نسبة وهي 2%.

جدول رقم (4) يوضح ما إذا كانت المؤسسة الدينية لها دور في مكافحة الفساد

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	35	%87
لا	5	%13
المجموع	40	%100

يتضح من الجدول السابق أن الذين أجابوا بـ(نعم) المؤسسة الدينية لها دور في مكافحة الفساد بلغت نسبتهم 87%، وهم أكثر من ثلاث أرباع أفراد العينة، في حين أن الذين أجابوا بـ(لا) بلغت نسبتهم 13% وهي الأقل.

جدول رقم (5) يوضح أكثر أنواع الفساد الإداري شيوعًا في مدينتي بنغازي وتوكرة

أنواع الفساد	التكرار	النسبة المئوية (%)
الرشوة	8	%20
استغلال السلطة	12	%30
محاباة الأقارب	5	%13
التغيب عن العمل	6	%15
الواسطة	7	%18
التزوير	1	%2
المحسوبية	1	%2
المجموع	40	%100

تبين من الجدول المدون أعلاه أن أكثر أنواع الفساد الإداري شيوعًا -حسب أفراد العينة- هو استغلال السلطة، وبلغت نسبة هذه الفئة 30%، وربما يرجع ذلك إلى التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها ليبيا ما ترك حرية التصرف للمسؤولين، وغياب الرقابة الصارمة وعدم تطبيق القانون تطبيقًا صحيحًا، وأكدت على ذلك دراسة (**خليفة ومحمد**) التي ورد فيها أن الفساد الإداري ينتج عنه سوء استغلال

السلطة العامة للحصول على مكاسب خاصة غير مشروعة؛ وتليها الرشوة التي بلغت نسبتها 20%، في حين أن الواسطة بلغت نسبتها 18%، يليها التغيب عن العمل فقد بلغت نسبته 15%، تليه محاباة الأقارب، وبلغت نسبتها 13%، أما التزوير والمحاسبة فقد بلغت نسبتهما 2% وهي الأقل.

جدول رقم (6) يوضح دور المؤسسة الدينية تجاه المواطن في مدينتي بنغازي وتوكرة

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية (%)
تربط الدين بالعلم	10	%25
الإرشاد والوعظ	15	%38
الاهتمام بمشكلات المجتمع	6	%15
الابتعاد عن السياسة	9	%22
المجموع	40	%100

تبين من الجدول السابق أن أكثر أفراد العينة يرون أن دور المؤسسة الدينية ينبغي أن يكون في الإرشاد والوعظ، وقد بلغت نسبة هذه الفئة 38%، وتليها نسبة الذين يرون أن دورها ينبغي أن يكون في ربط الدين بالعلم فقد بلغت 25%، في حين أن 22% من أفراد العينة يرون أن دورهم يكمن في الابتعاد عن السياسة، وأخيرًا الاهتمام بمشكلات المجتمع وبلغت نسبتهم 15%.

جدول رقم (7) يوضح أكثر نشاطات المؤسسة في مدينتي بنغازي وتوكرة

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية (%)
الصلاة والعبادة	25	%63
نشاط تربوي واجتماعي	11	%27
نشاط سياسي	3	%8
نشاط ثقافي	1	%2
المجموع	40	%100

تبين من الجدول السابق أن أكثر من نصف أفراد العينة يرون أن أكثر نشاطات المؤسسة هي الصلاة والعبادة، إذ بلغت النسبة 63%، في حين أن 27% من أفراد العينة يرون أن أكثر نشاط هو النشاط التربوي والاجتماعي، أمّا 8% من أفراد العينة فيرون أن نشاطها سياسي، وأخيرًا النشاط الثقافي وبلغت نسبته 2%.

جدول رقم (8) يوضح أكثر أسباب الفساد الإداري في مدينتي بنغازي وتوكرة

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية (%)
ضعف الوازع الديني للموظف	**15**	**%38**
التنشئة الاجتماعية غير السوية	**9**	**%23**
تمسك أصحاب المناصب بمناصبهم	**5**	**%12**
ضعف أجهزة الرقابة وغياب التشريعات والأنظمة المكافحة للفساد	**11**	**%27**
المجموع	**40**	**%100**

يتبين من الجدول المدون أعلاه أن أفراد العينة الذين أجابوا بأن **ضعف الوازع الديني للموظف** من أكثر أسباب الفساد بلغت نسبتهم 38%، وربما يرجع ذلك إلى عدم الالتزام بأمور الدين، وضعف التربية الأسرية، والتأثر بوسائل الاتصال، وقد أكدت دراسة (**عبد اللطيف والمدهون**) على أن المجتمعات تعاني ظاهرة الفساد بسبب ضعف الوازع الديني، وعدم الالتزام بتعاليم الدين، وحب الدنيا والافتتان بها ونسيان الآخرة، أما الذين أجابوا **بأنها ترجع** إلى ضعف أجهزة الرقابة وغياب التشريعات والأنظمة المكافحة للفساد فقد بلغت نسبتهم 27%، وأما الذين أجابوا **بأنها ترجع إلى التنشئة الاجتماعية غير السوية** فقد بلغت نسبتهم 23%، وبنسبة 12% ترجع إلى تمسك أصحاب المناصب بمناصبهم.

جدول رقم (9) يوضح تأثير الفساد الإداري على المواطن ودوره في مدينتي بنغازي وتوكرة

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	**38**	**%95**
لا	**2**	**%5**
المجموع	**40**	**%100**

يتضح من الجدول المدون أعلاه أن الذين أجابوا بـ(نعم) يؤثر بلغت نسبتهم 95%، وهم أكثر من ثلاث أرباع أفراد العينة، وبنسبة أقل بكثير الذين أجابوا بـ(لا) تؤثر، وبلغت نسبتهم 5%.

جدول رقم (10) يوضح إمكانية معاقبة المفسدين وتحقيق العدالة في مدينتي بنغازي وتوكرة

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	**29**	**%73**
لا	**11**	**%27**
المجموع	**40**	**%100**

تبين من الجدول المدون أعلاه أن الأغلبية من أفراد العينة الذين أجابوا بـ(نعم) يُعاقب المفسدون وتتحقق العدالة بلغت نسبتهم 73%، في حين أن الذين أجابوا بـ(لا) بلغت نسبتهم 27%.

جدول رقم(11) يوضح أن محاربة الفاسدين وظيفة المؤسسة الدينية وحدها دون باقي المؤسسات

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	23	%58
لا	17	%42
المجموع	40	%100

تبين من الجدول السابق أن أكثر من نصف أفراد العينة الذين أجابوا بـ(نعم) محاربة الفاسدين من وظيفة المؤسسة الدينية وحدها، وبلغت نسبتهم 58%؛ أما الذين أجابوا بـ(لا) ليست وظيفتها وحدها ومن الضروري أن باقي المؤسسات لها دور في مكافحة الفساد، كالمؤسسات التعليمية والقضائية، فقد بلغت نسبتهم 42% فقط من أفراد العينة.

جدول رقم (12) يوضح أكثر الطرق لمواجهة الفساد الإداري في مدينتي بنغازي وتوكرة

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية (%)
التوعية الدورية للمواطن	20	%50
تشجيع المواطن على كشف المفسدين	3	%7.5
إصلاح أجهزة الرقابة	14	%35
تبسيط أساليب العمل الإداري	3	%7.5
المجموع	40	%100

يتبين من الجدول المدون أعلاه أن نصف أفراد العينة أجابوا بأن أكثر الطرق لمواجهة ومكافحة الفساد الإداري تكمن في التوعية الدورية للمواطن، بلغت نسبتهم 50%، وهم أعلى نسبة، أما الذين أجابوا بـ(تكمن في إصلاح أجهزة الرقابة)، فقد بلغت نسبتهم 35%؛ وأخيرًا بنسبة 7.5% تكمن في تشجيع المواطن على كشف المفسدين، وتبسيط أساليب العمل الإداري.

جدول رقم (13) يوضح قدرة المؤسسة الدينية في القيام بدورها الإيجابي نحو المواطن وإبعاده عن الفساد في مدينتي بنغازي وتوكرة

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية (%)
بصورة كبيرة	29	%73
بصورة بسيطة	11	%27
المجموع	40	%100

يتضح من الجدول السابق أن الذين يرون أن قدرة المؤسسة الدينية في القيام بدورها الإيجابي نحو المواطن وإبعاده عن الفساد بصورة كبيرة، بلغت نسبتهم 73%، وهي تمثل أكثر من نصف العينة، والذين يرون أن قدرة المؤسسة الدينية في القيام بدورها الإيجابي نحو المواطن وإبعاده عن الفساد بصورة بسيطة بلغت نسبتهم 27%.

نتائج الدراسة:

إن دور المؤسسة الدينية - حسب الإجابة عن تساؤلات الدراسة من قبل أفراد العينة- ينبغي أن يكون في الإرشاد والوعظ، وإن أكثر الطرق لمواجهة ومكافحة الفساد الإداري - حسب وجهة نظر أفراد العينة - تكمن في التوعية الدورية للمواطن؛ وإن استغلال السلطة من أكثر أنواع الفساد الإداري شيوعًا، حسب وجهة نظر أفراد العينة، في حين أن ضعف الوازع الديني للموظف من أكثر أسباب الفساد، حسب وجهة نظر أفراد العينة، والصلاة والعبادة من أكثر النشاطات التي تقوم بها المؤسسة الدينية.

التوصيات:

وبناءً على نتائج الدراسة توصلنا إلى توصيات عدة، هي:

- نشر التوعية الدينية ضد الفساد عبر وسائل الإعلام والاتصال بمختلف أنواعها، لتصل إلى أكبر عدد من شرائح المجتمع، عن طريق خطباء المساجد والعلماء، وإعداد حملات توعية بمؤسسات الدولة تحذر من وباء الفساد، وعدم تركه للمتاجرة السياسية والإعلامية التي يسخرها السياسيون لخدمة مصالحهم الخاصة.

- الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية والسلوكية وفقًا لتعاليم الدين الإسلامي، التي تقود دفة التغيير والإصلاح في المجتمعات، عن طريق الأسرة والمسجد والمؤسسات التعليمية، كما يجب على الأسرة تقوية الوازع الديني والأخلاقي لدى أبنائها.

- تجب مساءلة كل القيادات في كل الوظائف، لا سيما القيادات السياسية التي في قمة الهرم الوظيفي في الدولة، وينبغي احترام الوظيفة العامة من كل القائمين عليها مهما كانت مناصبهم.

- العمل على تنشئة الانتماء للوطن، بالتنشئة السياسية القائمة على حب الوطن.

المراجع

أولًا: المراجع العربية

1. القرآن الكريم.
2. أبودية، أحمد، (2004)، **الفساد: أسبابة وطرق مكافحته**، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة.
3. الخفاف، حامد، (2015)، **النصوص الصادرة عن السيد السيستاني**، ط6، بيروت، دار المؤرخ العربي.
4. خليفة، سعود ومحمد، عبد اللاوي، (2018)، **مكافحة الفساد الإداري بين الشريعة الإسلامية والتشريع الجزائري**، جامعة زيان عاشور، الجزائر.
5. خير الله، داود، (2004)، **الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها**، مجلة المستقبل العربي، **العدد (3)**، بيروت، لبنان.
6. الزبيدي، حسن والسعدون، عاطف، (2006)، **الفساد جذوره وثماره المرة في العراق**، مجلة دراسات اقتصادية، **العدد (18)**. بغداد، بيت الحكمة.
7. سليمان، محمد، (2006)، **حكومة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، الإسكندرية، الدار الجامعية.
8. الشريف، طلال بن مسلط، (2004)، **ظاهرة الفساد الإداري وأثرها على الأجهزة الإدارية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد (3).
9. الشهري، ليلى، (2017). **الفـــــساد: مكافحته، والوقاية منه (رؤية شرعية)، جامعة الطائف**، المجلد الثامن، **العدد (33)**، كلية الدراسات العربية والإسلامية للبنات، الإسكندرية.
10. الصديقي، سلوى عثمان وآخرون، (2002)، **مناهج الخدمة الاجتماعية ورعاية الشباب**، ط2، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
11. الطائي، حمزة وراضي، مازن، (2005)، الفساد الإداري في الوظيفة العامة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن.
12. عبد اللطيف، ديما والمدهون، يوسف، (2020). **دور الشريعة الإسلامية في مكافحة الفساد الإداري وسبل الوقاية منه**، فلسطين.
13. عدس، عبد الرحمن وتوق، محيي الدين، (1993)، **المدخل إلى علم النفس**، عمان، مركز الكتب الأردني.
14. عللوه، محمد، (1991)، **عالمية الإسلام وقضايا العصر**، دمشق، المكتبة التعاونية.

15. الغالبي، طاهر والعامري، صالح، (2010)، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**، عمان، دار وائل للنشر.
16. الغانمي، نزار والخزرجي، حمد، (2006)، **ظاهرة الفساد المالي والإداري ودورها في تحجيم أداء الاقتصاد العراقي بعد عام 2003**، مجلة المحقق للعلوم القانونية والسياسية، **العدد (3)**، السنة الثامنة.
17. الغضيوي، الزينة سعيد، (2024)، **المسجد ودوره في مكافحة الفساد الإداري في المؤسسات**، مجلة الحق، جامعة بني وليد، ليبيا، العدد (13).
18. فرج، موسى، (2015)، **الفساد في العراق: خراب القدوة وفوضى الحكم**، بغداد.
19. كامل، سهير وسليمان، شحاتة، (2017)، **تنشئة الطفل وحاجاته بين النظرية والتطبيق**، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب.
20. معابرة، محمود، (2011)، **الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية**، عمان، دار الثقافة.
21. ميشيل، دينكن، (1980)، **معجم علم الاجتماع**، ترجمة إحسان محمد حسن، بغداد، دار الرشيد.
22. نزال، عباس حمزة، (2017)، **المؤسسة الدينية وجرائم الفساد (دراسة ميدانية استطلاعية في مدينة الحلة)**، العراق.
23. نور الدين، إبراهيم وفؤاد، محمد، (2012)، **تقييم لواقع الفساد في ليبيا والبحث عن الأسباب والعلاجات، المؤتمر الدولي للإدارة**، ماليزيا، يوم الاثنين (21 أغسطس 2021)، الساعة 09:00 ص، متاح على voluntasadvisory.com.Libya.
24. الوصال، كمال، (2009)، **الفساد (دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية)**، مجلة عالم الفكر، المجلد (38)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

25.Al-sallam, Abdullah. (2003). **alfasad fi alshryet al 'iislamiati**. Egypt: Sadat Academy for Administrative Sciences.
26. Jamal, Bawatmna. (2008). **hamlatan ealaa alfasad walfasid min mkant Islamite**, Al-Bayader Al-Siyasi Magazine..
27. Suleiman, Al-Jerish. (2014). **alfasad al'iidariu wajarayim 'iisa'at aistiemal alsultat altanfidhiati**. Riyadh: maktabat almalik Fahd alwataniata.